

أشكال الملكية في المجتمع العربي

الملكية: حق من حقوق الأشخاص في الأشياء والموجودات المنقولة وغير المنقولة والعائدة لهم شرعاً وقانوناً. والملكية قابلة للتحويل والانتقال من شخص لآخر عن طريق الميراث أو البيع أو الهبة.

أنواع الملكية

يمكن تقسيم الملكية في الوطن العربي إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

1- الملكية الخاصة.

2- الملكية العامة.

3- الملكية المختلطة.

1- الملكية الخاصة

التي بسط أنواع الملكية وأقدمها تاريخياً، وتعني حق الأفراد في التمتع بالملكية من حيث استثمارها والاستفادة منها أو تجميدها أو تحويلها أو نقلها إلى شخص آخر. والملكية الخاصة تتعلق بملكية الأشياء المنقولة مثل: المواد والأثاث والنقود وملكية الأشياء غير المنقولة مثل: الأراضي والعقارات والشركات التجارية والصناعية. ومقومات الملكية الخاصة تتجسد في ثلاثة حقوق هي:

1- حق الانتفاع.

2- حق الحيازة.

3- حق التصرف.

إن الملكية الخاصة تظهر في المؤسسات الفردية والشركات. فالمؤسسات الفردية هي تلك المشروعات التي يمتلكها فرد واحد، فهو الذي يقوم بتمويلها وإدارتها وتحمل مخاطرها والحصول على أرباحها. ومما لاشك في أهمية مثل هذه المشروعات الفردية الصغيرة ضرورية ولكنها ذات أهمية قليلة من الناحية الإنتاجية إذا ما قورنت بنظم الإنتاج الحديثة الكبيرة التي تعتمد على المشروعات الإنتاجية الكبيرة.. وهبوط أهمية المشروعات الصغيرة يعود إلى تدني إنتاجيتها وقلة أموالها وقصر حياتها. ومن أهم مزايا هذا النوع من المشروعات:

1- سهولة التكوين.

- 2- وجود الحافز الشخصي المؤدي إلى النشاط في إداراتها.
- 3- تحسين الإنتاج ورفع نوعيته.
- 4- حرص أصحاب هذه المشروعات على استقرار الأمن والنظام في المجتمع.

2- الملكية العامة

ويقصد بها المؤسسات أو الممتلكات والمشروعات التي تمتلكها الدولة وتديرها سواء كانت بمفردها أم اشتركت فيها مع غيرها. وتهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق المنفعة العامة وليس إلى تحقيق الربح كما تفعل المؤسسات الخاصة. ولعل أهم أسباب انتشار هذا النوع من الملكية هو التطورات التي شهدتها المجتمع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات التي تترتب على ذلك الأمر الذي استدعى تدخل كبير للدولة لاسيما في ظل الأنظمة الاشتراكية التي تدعو إلى مثل هذا التدخل لحماية الاقتصاد والثروة والمجتمع من عمليات الاستغلال الكبير التي كانت تعاني منها المجتمعات في ظل الرأسمالية التي تدعو على مبدأ الحرية في العمل مع تقليص دور الدولة فعلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي.

وربما أنّ مشكلات التنمية والتحديث في المجتمعات النامية تتجاوز إمكانات القطاع الخاص، لذا اضطرت الدولة إلى التدخل وإقامة المشروعات العامة وتمويلها وإدارتها.

4- الملكية المختلطة

وهي الكية التي تتجسد في المؤسسات والمشروعات التي تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد في القيام بالعمليات الإنتاجية. وتتكون هذه المؤسسات من ثلاثة أنواع :

□- يكون على شكل مشروعات الامتيازات، وهي التي تقوم فيها السلطة العامة بإعطاء حق استغلال المشروع العام إلى منظم خلاص بموجب عقد ينظم بينه وبين السلطة العامة خلال مدة معينة.

□- يكون على شكل مشروعات المشاطرة، وهي المشروعات التي تقوم الدولة باستغلالها مباشرة مع تعيين مدير للمشروع يشترك في الربح مع السلطة العامة فضلاً عن تقاضيه راتباً خاصاً، وقد يكون فرداً □□ شركة فتقوم السلطة العامة في هذا النوع من المشروعات بدور المنظم. □□ما المدير فإنه يعد منفذاً.

□- يكون على شكل شركات الاقتصاد المخطط ويكون هذا النوع على شكل شركة أسهم تشترك فيها السلطة العامة مع الأفراد في تكوين را □ المال. وفي تكوين مجلس لإدارتها وغالباً ما تكون هذه المشروعات على شكل شركة مساهمة وقد يحدث أن تأخذ

أشكالاً أخى. وتمتاز هذه المشروعات المختلطة بتكونها المالي الذي يعتمد على استعمال رؤوس الأموال العامة والخاصة معاً.

المرجع الكتاب المقرر: إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1989.